

قرة العين

بإثبات سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه بأين

وكتبت الكوثري ذي الزيغ والضلالة والمين

مقدمة

الحمد لله الملك المنان، الذي له علوُّ الذات والقهر والشان؛ وأشهد أن لا إله غيره، شهادة موحد ثابت الجنان، مائل عن تعطيل السَّفَلَة المُجَّان؛ وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، المبعوث إلى الإنس والجان، الداعي إلى معرفة ربه بأسمائه وصفاته الحسان؛ صلى الله وسلم عليه، وعلى جميع آله أهل التوحيد والسنة والإيمان.

أما بعد؛ فقد وقفتُ على كلام لِحْهُمِ العصر، ومَرِيسِيَّ الوقت: الكوثري -أخزاه الله-، في تعليق له على كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، يطعن فيه في صحة حديث الجارية المعروف، الذي سأل فيه رسول الله -ﷺ- عن ربه بـ«أين؟»؛ ويحيل في ذلك على ما خَطَّه بنائه الأثيم، في تسويد ردِّ فيه -بزعمه- على «نونية» شيخ الإسلام ابن القيم -رحمه الله-.

وقد رأيت الإمام الألباني -قدَّس الله روحه، ونور ضريحه- ردَّ على تعليقه المذكور ردًّا مختصرا -في «مختصر العلو»؛ إلا أنه وقع في نفسي أن أتبع طرق الحديث وشواهد، وأجمعها في جزء، مع الرد على كلام الكوثري الآخر في ردِّه على «نونية»^(١).

فجاء هذا الجزء الذي ترى، ابتدأتُ فيه بتخريج القصة، وذكر ما وقفتُ عليه من طرقها وألفاظها وشواهدا، ثم ذكرتُ كلام الكوثري الهالك منقوضا عليه -بحول الله تعالى-. وقد جعلتُ التخريج على طريقة كتب العِلَل، فَلَخَّصْتُ في المتن طرق الحديث وعِلَلَهُ، وَفَصَّلْتُ ذلك في الحاشية؛ رجاء الاختصار -مقارنةً بالطريقة الشائعة المعروفة-، وهذه طريقة نافعة جدا لمن تدرَّب عليها، ووفَّق لاستيعابها؛ وبالله التوفيق^(٢).

أسأل الله أن يتقبل هذا المرقوم، وينفع به، ويجعل صاحبه المسكين في زمرة الذَّاكِرِينَ عن السنة والدين -ولو بمحبتهم والتشبه بهم-؛ إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا، ونعم الوكيل. وهذا أوان الشروع في المقصود، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) وقد سُمِّي -وبئست التسمية-: «تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم»!! وطُبع بهامش «السيف الصَّقِيل في الرد على ابن زفيل»، للسُّبْكِي الكبير الجهمي؛ والقوم رَحْمُهُم واحدة، ونَسَبُهُم متصل!!
(٢) تنبيه: قد اعتمدتُ -في الكتب الستة، و«الموطأ» (رواية الليثي)- على طبعة «المكناز» المعروفة، وربما رجعت إلى غيرها للحاجة.

المبحث الأول

تخريج قصة الجارية

* أولاً: حديث معاوية بن الحكم السلمي - رضي الله عنه - :

يرويه هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم.

واختلف على هلال في ذكر السؤال: «أين الله؟»:

فذكره مالك^(٣)، ويحيى بن أبي كثير^(٤)؛ ولم يذكره فليح بن سليمان^(٥).

(٣) أخرجه في «موطئه» (الليثي/ ١٤٧٣) (أبو مصعب/ ٢٧٣٠) [وعنه: الشافعي - كما في «السنن المأثورة» له (٨٥١)-، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٠٨، ١١٤٠١)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٥٤٧/١)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٢)، وإسماعيل القاضي في «مسند حديث مالك» (١٢٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٢/١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣٨٣/٥) وفي «حديث مصعب الزبيري» (٤٦)، والطحاوي في «المشكّل» (٤٩٩٢، ٥٣٣١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٢٢٦)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٧٣٧)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٤٧)، وابن بشران في «أماليه» (٦١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٤/١٩٤٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٣٦/٧) (٩٨/١٠) وفي «المعرفة» (١١٧/١١)، والخطيب في «الموضح» (١٨٧/١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧٧/٢٢)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٢/١٠٢)؛ ولفظ أبي مصعب: عن معاوية بن الحكم: «أتيت رسول الله - ﷺ -، فقلت: يا رسول الله، إن جارية لي كانت ترعى غنمالي، فجئتُها، ففقدت شاة من الغنم، فسألته عنها، فقالت: «قتلها الذئب»، فأسِفْتُ عليها، وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعلِيَّ رقبته، أفأعتقها؟»، فقال لها رسول الله - ﷺ -: «أين الله؟»، فقالت: «في السماء»، قال: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة». قال: «يا رسول الله، أشياء كنا نصنعها في الجاهلية، كنا نأتي الكهان»، فقال له رسول الله - ﷺ -: «لا تأتوا الكهان». قال: «وكنا نتطير، فقال رسول الله - ﷺ -: «إنما ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه، فلا يضرنكم».

تنبيه: قال مالك - في عامة الروايات عنه -: هلال بن أسامة - بدل هلال بن أبي ميمونة -؛ نَسَبَهُ إلى جده؛ فهو هلال ابن علي بن أسامة.

تنبيه آخر: قال مالك أيضا - في عامة الروايات عنه -: عمر بن الحكم - بدل معاوية بن الحكم -، وقد نص العلماء على خطئه في ذلك؛ ووقع في رواية الدارمي والبيهقي - من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري - وهو الإمام المعروف، غير الليثي صاحب «الموطأ» -، عن مالك -: معاوية بن الحكم - على الصواب -.

(٤) أخرجه الطيالسي (١٢٠١) [ومن طريقه: البيهقي في «الصفات» (٨٩١)، وابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (٢)]، وعبد الرزاق (١٧٦/٩) [ومن طريقه: الطبراني (٣٩٩/١٩)]، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٦/١٦٢) وفي «المسند» (٨٢٥) وفي «الإيمان» (٨٤) [وعنه: ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٠) وفي «الآحاد والمثاني» (١٣٩٩)]، وأحمد (٢٤٢٥٩، ٢٤٢٣٠، ٢٤٢٥٩، ٢٤٢٦٠، ٢٤٢٦٣، ٢٤٢٦٤، ٢٤٢٦٥، ٢٤٢٦٦، ٢٤٢٦٧) [ومن جهته: الطبراني (١٩/٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢)]، والبخاري في «القرءة خلف الإمام» (٣٩، ٤٠، ٤١)، ومسلم (١٢٢٧، ١٢٢٨)، وأبو داود (٩٣١، ٣٢٨٤) [ومن جهته: البغوي في «شرح السنة» (٣/٢٣٧)]، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٢)، (٨٥٣٥) وفي «الصغرى» (١٢٢٦)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٠، ٦١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٩) وفي «الآحاد والمثاني» (١٣٩٨)، وابن الجارود في «المتقى» (٢١٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٧٨)، وأبو عوانة في «مسنده» (١٧٢٧، ١٧٢٨)، والطحاوي في «المشكّل» (٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣)، والمحاملي في «أماليه» (رواية ابن مهدي/ ٣١٩) [ومن طريقه: ابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٢٨٣)]، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٧٣/٣)، وابن حبان (١٦٥)، والطبراني (١٩/٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢)، وابن مندة في «الإيمان» (٩١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/٤٣٤)، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم»

(١٣٧/٢، ١٣٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/٩٨) وفي «الصفات» (٨٩٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣٤/٧) = (٧٩/٢٢)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٢/١٠٠) وفي «الترغيب» (٩)، والجوزقاني في «الأباطيل» = (٧٣٥)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٢٨٣)؛ ولفظ مسلم: عن معاوية بن الحكم: «بَيْنَا أَنَا أَصَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: «وَأُكَلِّ أُمِّيَاهُ! مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟!»، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَيَّ أَفْخَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمُّونَنِي لَكِنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي؛ مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنَّ مِنَّا رَجُلًا لَا يَأْتُونَ الْكُفَّانَ»، قَالَ: «فَلَا تَأْتِيهِمْ»، قَالَ: «وَمِنَّا رَجُلٌ يَطْبُرُونَ»، قَالَ: «ذَلِكَ شَيْءٌ يَحْدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ، فَلَا يَصُدُّنَهُمْ»، قَالَ: «وَمِنَّا رَجُلٌ يَخْطُونَ»، قَالَ: «كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَكَ»، قَالَ: «وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أُحُدٍ وَالْجَوَانِبِ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَإِذَا الذِّبُّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِيهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ-، فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُعْقِبُهَا؟»، قَالَ: «أَتَيْتَنِي بِهَا»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: «فِي السَّمَاءِ»، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، قَالَتْ: «أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ»، قَالَ: «أَعْتَقَهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

تنبيهات:

الأول: يحيى بن أبي كثير موصوف بالتدليس، وقد صرح بالتحديث في غير رواية، من طريق غير واحد من الثقات.
الثاني: وقع في إحدى روايات الطبراني -من جهة بعض الضعفاء-: عدم ذكر عطاء بن يسار.
الثالث: وقع الحديث في «مصنف عبد الرزاق» مرسلًا، ورواية الطبراني -من طريقه- موصولة، ولعل ما في «المصنف» من الطابع، أو الناسخ، أو من أوهام الدبري المعروفة.
الرابع: قد جاءت بعض أحرف المتن من طرق أخرى غير ما ذكرت، وإنما اعتنيتُ بتخريج موطن الشاهد، الذي وقع فيه السؤال: «أين الله».

الخامس: ذكر الدارقطني في «العلل» (٧/٨١) اختلافات أخرى في هذا الحديث، لا تؤثر على ما ذكرناه، وقد تركتها طلبًا للاختصار.

السادس: أورد الذهبي في «العلو» (١٦) رواية لهذا الحديث، جاء فيها: عن عطاء بن يسار: حدثني صاحب الجارية نفسه، قال: «كانت لي جارية ترعى» الحديث، وفيه: «فمد النبي -ﷺ- يده إليها، وأشار إليها مستفهما: «من في السماء؟»، قالت: «الله»، قال: «فمن أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «أعتقها؛ فإنها مسلمة».

قلت: وهذا السياق لم أفد على من أخرجه، وقد جاء فيما أحلت عليه من كلام الدارقطني في «العلل» على هذا الحديث: «رواه توبة العنبري، عن عطاء بن يسار، واختلف عنه: فقال: سعيد بن زيد، عن توبة العنبري، عن عطاء: حدثني صاحب الجارية نفسه» وذكر بقية الاختلاف على توبة العنبري؛ وعنه أخذ المزي، فقال في «تحفة الأشراف» (٨/٤٢٦): «رواه سعيد بن زيد -أخو حماد بن زيد-، عن توبة العنبري، عن عطاء بن يسار: حدثني صاحب هذه الجارية نفسه -ولم يسمه-».

إذا عرفت ذلك؛ فسعيد بن زيد ليس بالقوي، قال فيه الحافظ: «صدوق له أوهام»، وقد خولف -كما في كلام الدارقطني-؛ وروايته هذه هي التي اعتمد عليها الكوثري في التشغيب على الرواية الصحيحة: «أين الله؟»، وسيأتي الكلام معه في ذلك.

(٥) أخرجه البخاري في «القرآن» (٣٨)، وأبو داود (٩٣٢)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/٧٣)؛ ولفظ أبي داود: عن معاوية بن الحكم: «لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-؛ عُلِّمْتُ أُمُورًا مِنْ أُمُورِ الْإِسْلَامِ، فَكَانَ فِيهَا عُلِّمْتُ أَنْ قَالَ لِي: «إِذَا عَطَسْتَ؛ فَاحْمَدِ اللَّهَ، وَإِذَا عَطَسَ الْعَاطِسُ فَحَمِدِ اللَّهَ؛ فَقُلْ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، قَالَ: «فَبَيْنَمَا أَنَا قَائِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فِي الصَّلَاةِ؛ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ، فَحَمِدَ اللَّهَ، فَقُلْتُ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ» رَافِعًا بِهَا صَوْتِي، فَرَمَانِي النَّاسُ بِأَبْصَارِهِمْ حَتَّى احْتَمَلَنِي ذَلِكَ، فَقُلْتُ: «مَا لَكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ بِأَعْيُنٍ شُرُزْر؟!»، قَالَ: «فَسَبَّحُوا، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- الصَّلَاةَ، قَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟»، قِيلَ: «هَذَا الْأَعْرَابِيُّ»، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، فَقَالَ لِي: «إِنَّمَا الصَّلَاةُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَذِكْرِ اللَّهِ -جَلٍّ وَعَظْمٍ-، فَإِذَا كُنْتَ فِيهَا؛ فَلْيَكُنْ ذَلِكَ شَأْنَكَ»، فَهَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَطُّ أَرْفَقَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-».

وَفَلِيحَ أَحَدِ الضَّعَفَاءِ؛ فَكَانَ مَاذَا؟! أَفَيُقْضَى لَهُ عَلَى مَالِكٍ -نَجْمِ السَّنَنِ-، وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ -الحافظ العَلَم-؟! -

* ثانياً: حديث الشَّريد بن سويد الثقفي - رَوَاهُ اللَّهُ -:

يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، واختلف عنه:

فقال حماد بن سلمة: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن الشريد؛ ولم يذكر السؤال^(٦).

وقال زياد بن الربيع^(٧)؛ وعبد العزيز بن مسلم القسَمَلِيُّ - في رواية عنه^(٨) -: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ وذكر السؤال^(٩).

وقال خالد بن عبد الله الواسطي^(١٠)، وأبو معاوية الضَّرِير^(١١)، وعبد العزيز بن مسلم - في رواية

وأما البخاري؛ فاقصر على الحرف الذي فيه: «إنما الصلاة...»، وأما ابن قانع؛ فلفظه: «أنه أراد عتق أمة له سوداء، فأتى بها النبي - ﷺ -، فقال لها: «من ربك؟»، قالت: «الذي في السماء»، فقال لها: «من أنا؟»، قالت: «رسول الله - ﷺ -»، قال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

= وهذا اللفظ الأخير فيه معنى السؤال: «أين الله؟»، وسيأتي إيضاح ذلك؛ ولكنني لم أجزم بنسبته إلى رواية فليح؛ لأن رواية البخاري وأبي داود عنه أوثق، وليس فيها السؤال - لا لفظاً، ولا معنى -.

(٦) أخرجه أحمد (١٨٢٢٨، ١٩٧٦٤، ١٩٧٧٥) [ومن طريقه: أبو نعيم في «المعرفة» (١/١٩٤)]، والدارمي (٢٣٩٣)، وأبو داود (٣٢٨٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٤٤٧) وفي «الصغرى» (٣٦٦٨)، وابن حبان (١٨٩)، والطبراني (٣٢٠/٧)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢١٥٠)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/١٩٤)، والبيهقي (٦٣٨/٧)؛ ولفظ أحمد: عن الشريد: أَنَّ أُمَّهُ أَوْصَتْ أَنْ يُعْتَقَ عَنْهَا رَقَبَةٌ مُؤَمَّنَةٌ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «عِنْدِي جَارِيَةٌ سَوْدَاءٌ نُؤَيَّبَةٌ، فَأَعْتَقُهَا؟»، فَقَالَ: «أَنْتِ بِهَا»، فَدَعَوْتُهَا، فَجَاءَتْ، فَقَالَ لَهَا: «مَنْ رَبُّكَ؟»، قَالَتْ: «اللَّهُ»، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، فَقَالَتْ: «أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -»، قَالَ: «أَعْتَقُهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ».

(٧) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٣/١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/١٩٤)؛ وسيأتي الكلام على ما وقع في روايته.

(٨) خرَّجه الطحاوي في «المشكّل» (٤٩٩١)؛ وفي إسناده: عيسى بن إبراهيم البركي، وهو صدوق له أوهام.

(٩) أما رواية زياد بن الربيع؛ فقد أخرجها ابن خزيمة: ثنا محمد بن يحيى القطعي: ثنا زياد بن الربيع، فذكره؛ ووقع عنده: أن محمد بن الشريد جاء بخادم سوداء عتماء إلى رسول الله - ﷺ -، فقال: «يا رسول الله، إن أُمِّي جعلت عليها عتق رقبة مؤمنة، فقال: «يا رسول الله: هل يجزى أن أعتق هذه؟»، فقال رسول الله - ﷺ - للخادم: «أين الله؟»، فرفعت رأسها، فقالت: «في السماء»، فقال: «من أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، فقال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

وأخرجها أبو نعيم من وجه آخر عن محمد بن يحيى القطعي، بإسناده؛ ووقع عنده: «أن عمرو بن الشريد جاء بخادم له سوداء...»، فذكره.

قال أبو نعيم: «ذكره الواهم من حديث محمد بن الحسين بن مكرم، عن محمد بن يحيى القطعي، فقال: «محمد بن الشريد»، ولا يُعرف في أولاد الشريد: محمد؛ وعمرو معروف، حدّث عنه يعلى بن عطاء، وإبراهيم بن ميسرة، وبكير ابن الأشج، ويعقوب بن عطاء، وعمرو بن شعيب، وغيرهم؛ والحديث قد رواه حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن الشريد نفسه».

قلت: قد عرفت أن الذي قال: «محمد بن الشريد» هو ابن خزيمة - إمام الأئمة -؛ والقطعي صدوق، وزياد بن الربيع ثقة؛ فالحمل على القطعي أولى؛ والله أعلم.

وقد قال الذهبي في «العلو» (٢١) في هذه الرواية: «إسناده ليس بالقائم».

(١٠) قال أبو داود في «سننه»: «خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَهُ، لَمْ يَذْكُرِ الشَّرِيدَ».

أخرى عنه^(١٢) - عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، مرسلاً.

وقال أبو بكر بن أبي سبرة - وهو متروك - عن محمد بن عمرو، عن عمرو بن أوس، عن رجل من الأنصار؛ وذكر السؤال^(١٣).

والصواب في هذا الحديث: الإرسال^(١٤).

* ثانياً: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - :

يرويه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، واختلف عنه:

فرواه المسعودي، واختلف عنه:

فقال يزيد بن هارون^(١٥)، وأسد بن موسى^(١٦)، وأبو داود الطيالسي^(١٧)، وعبد الله بن رجاء^(١٨):

عن المسعودي، عن عون بن عبد الله بن عتبة: عن أخيه عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة؛ وذكروا السؤال^(١٩).

وقال عاصم بن علي: عن المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن أبي هريرة؛ وذكر السؤال

بمعناه^(٢٠).

والصواب رواية الجماعة، وأسد بن موسى وعبد الله بن رجاء قد سمعا من المسعودي قبل

(١١) ذكره أبو نعيم في «المعرفة».

(١٢) ذكره أبو نعيم في «المعرفة».

(١٣) رواه عبد الرزاق (١٨٢/٩).

(١٤) هذا ظاهر كلام أبي داود؛ فإنه ذكر رواية خالد بن عبد الله على أنها مُعَلَّةٌ لرواية حماد بن سلمة، وهذا هو الذي

يترجح لي؛ فإن حمادا - على جلالته - له أوهام معروفة، ولم يثبت الأئمة إلا في حديث ثابت البُناني - خاصة -،

وخالد بن عبد الله ثقة ثبت مشهور، وقد توبع - كما تقدم -؛ وأما رواية زياد بن الربيع؛ فقد عرفت ما فيها من الكلام.

(١٥) أخرجه أحمد (٨٠٢١)، وأبو داود (٣٢٨٦) [ومن طريقه: البيهقي (٦٣٧/٧)]، وابن خزيمة في «التوحيد»

(٢٨٣/١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤٣٥/٣) [ومن طريقه: ابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (٣)]،

وابن عبد البر في «التمهيد» (١١٥/٩).

(١٦) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٣/١)، والطحاوي في «المشكّل» (٤٩٩٠).

(١٧) خرّجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٣/١).

(١٨) خرّجه الطبراني في «الأوسط» (٢٥٩٨).

(١٩) لفظ يزيد بن هارون - من رواية أحمد -: عن أبي هريرة: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ أَحْمَرِيَّةٍ، فَقَالَ:

«يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً»، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِإِصْبَعِهَا

السَّبَّابَةِ، فَقَالَ لَهَا: «مَنْ أَنَا؟»، فَأَشَارَتْ بِإِصْبَعِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَإِلَى السَّمَاءِ؛ أَي: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ:

«أَعْتَقْتُهَا».

وفي لفظ أسد بن موسى - من رواية ابن خزيمة -، وعبد الله بن رجاء: «من ربك؟»، فأشارت إلى السماء؛ ولا تنافي

بين اللفظين؛ لأن الجارية أجابت بالإشارة إلى جهة العلو، فأقرها النبي - ﷺ -، فصار بمعنى قوله: «أين الله؟».

تنبيه: وقع في رواية أبي داود - من طريق يزيد بن هارون -: عبد الله بن عتبة - بدل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة -،

ولعله سقط من عنده «عبيد الله»؛ فإن سائر الروايات على أن الحديث حديث عبيد الله، لا أبيه؛ وخصوصاً أن رواية

أبي داود المذكورة إنما هي في بعض نسخ «السنن» - كما في «طبعة عوامة» -.

(٢٠) خرّجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (بغية الباحث/١٥) [ومن جهته: ابن عبد البر في «التمهيد» (١١٥/٩)]،

ولفظه: «من ربك؟»، فأشارت برأسها إلى السماء؛ وقد بيّنا وجه هذا اللفظ.

وقد رواه عاصم بن علي أيضا، عن بعض أصحابه، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة^(٢٢).
والعمدة على رواية المسعودي.

والحديث يرويه مالك، واختلف عنه:

فقال يحيى الليثي^(٢٣)، وأبو مصعب^(٢٤)، والشافعي^(٢٥)، وابن وهب^(٢٦)، وابن بكير^(٢٧)، وبشر-
عمر^(٢٨): عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار؛ ولم يذكروا
السؤال^(٢٩).

وقال الحسين بن الوليد: عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة^(٣٠).

والحسين بن الوليد ثقة؛ إلا أنه خالف الأكثر والأحفظ؛ فالصواب رواية الجماعة، وهكذا رواه
معمر^(٣١)، ويونس^(٣٢): عن الزهري، عن عبيد الله، عن رجل من الأنصار؛ ولم يذكروا السؤال أيضا.

(٢١) الضابط الذي ذكره العلماء في سماع الناس من المسعودي: أن من سمع منه بالكوفة والبصرة؛ ففي الصحة، ومن
سمع ببغداد؛ ففي الاختلاط؛ وقد ذكر ابن الكيال في «الكواكب النيرات» (٢٩٤) عبد الله بن رجاء ممن سمع من=
المسعودي حال الصحة، وينبغي أن يضاف إليه أسد بن موسى؛ فإنه مصري، وقيل: ولد بالبصرة، فسماعه من
المسعودي كان بها.

(٢٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث/ ١٥) معطوفا على إسناده السابق، وقد قال البوصيري في «إتحاف
الخيرة» (١٠٠/١) في شيخ علي بن عاصم هنا: «لعله المسعودي».

(٢٣) «الموطأ» (الليثي/ ١٤٧٤).

(٢٤) «الموطأ» (أبو مصعب/ ٢٧٣١).

(٢٥) ذكره البيهقي في «المعرفة» (١١٧/١١).

(٢٦) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٦٣٨/٧) وفي «المعرفة» (١١٧/١١).

(٢٧) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٦٣٨/٧).

(٢٨) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٦/١).

(٢٩) لفظ الليثي: عن عبيد الله بن عبد الله: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً، فَإِنْ كُنْتُ تَرَاهَا مُؤَمَّنَةً؛ أُعْتِقْهَا»، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ؟»، قَالَتْ: «نَعَمْ»، قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟»، قَالَتْ: «نَعَمْ»، قَالَ: «أَتُوفِّيَنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟»،
قَالَتْ: «نَعَمْ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -: «أُعْتِقْهَا».

تنبيه: قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١٤/٩): «هذا الحديث وإن كان ظاهره الانقطاع؛ فإنه محمول على الاتصال؛
للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة» اهـ.

قلت: سياق الرواية - كما رأيت - عن عبيد الله، أن رجلا من الأنصار؛ وهذا مرسل - في قول من يفرق بين «عن»
و«أن» -، والذي أعمل به: عدم التفرقة - إذا أمكن حمل الرواية على السماع -؛ وقد جاءت رواية معمر عن الزهري
- كما سيأتي - بلفظ «عن»، فيحتمل أن هذا الحديث قد أخذه عبيد الله عن ذلك الرجل الأنصاري، ويحتمل أيضا أن
يكون المراد: عن قصة ذلك الأنصاري - كما هو شائع في نظائر هذا من المرويات -؛ ولهذا أثرت ذكر الإسناد كما جاء،
ولم أقل: موصولا، ولا: مرسلا.

(٣٠) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٦/١).

(٣١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤/٩) [وعنه: أحمد (١٥٩٨٤)، وابن الجارود (٩٣١)، وابن خزيمة في «التوحيد»

(٢٨٦/١)؛ وسياقه: عن عبيد الله، عن رجل من الأنصار؛ واستحضر ما قيل أنفا في شأن الاتصال في هذه الرواية،

وقد قال ابن عبد البر (١١٥/٩) في رواية معمر هذه: «ظاهرها الاتصال».

فبان بذلك أن عون بن عبد الله والزهري قد اختلفا على عبيد الله بن عبد الله في إسناد الحديث ومنتنه: فجعله الأول: عن أبي هريرة، وجعله الثاني: عن رجل من الأنصار؛ ولكل منهما سياق يختلف عن الآخر، والجمع ممكن - وإن كان فيه نظر^(٣٣) -؛ والله أعلم بالصواب.

والحديث قد رواه أبو معدان عبد الله بن معدان - وقيل: عامر بن مرة -، واختلف عنه:

فقال أبو عاصم النبيل: عن أبي معدان، عن عون بن عبد الله، عن أبيه، عن جده؛ ولم يذكر السؤال^(٣٤).

وقال سعيد بن عنبسة القطان^(٣٥)، والحسن بن الحكم بن طههان^(٣٦)، وعبد الرحمن بن مسهر^(٣٧):

(٣٢) أخرجه البيهقي (٩٨/١٠).

(٣٣) أما من جهة الإسناد؛ فلا تعارض؛ لأن حديث أبي هريرة - كما تقدم - فيه: «أن رجلاً...»، فيكون هذا الرجل هو الأنصاري الوارد في حديث الزهري، ويكون عبيد الله بن عبد الله تارة يذكر الحديث عن أبي هريرة عن الأنصاري صاحب القصة، وتارة يذكره عن الأنصاري نفسه.

وإنما الإشكال في المتن؛ فإن أسئلة النبي - ﷺ - وقعت مختلفة في الحديثين؛ فهل يقال: جميع ما ذكر في الحديثين قد سأل عنه النبي - ﷺ -، والاختلاف من الراوي، فتارة ذكر بعض الأسئلة، وتارة ذكر البعض الآخر؛ محل تأمل؛ والله أعلم بالصواب.

وقد أشار الإمام ابن خزيمة - رَحِمَهُ اللهُ - إلى هذا الإشكال، وَجَحَّحَ إلى تعدد الواقعة؛ فقال في «التوحيد» بعدما أخرج هذا الحديث: «لا شك ولا ريب أن هذا غلط، ليس في خبر مالك ذكر أبي هريرة، فأما معمر في روايته فإنه قال: «عن رجل من الأنصار»، وأبو هريرة دوسي، ليس من الأنصار، ولست أنكر أن يكون خبر معمر ثابتاً صحيحاً، ليس بمستنكر لمثل عبيد الله بن عبد الله أن يروي خبراً عن أبي هريرة، عن رجل من الأنصار، لو كان متن الخبر متناً واحداً؛ كيف وهما متنان؟ وهما - علمي - حديثان، لا حديثاً واحداً: حديث عون بن عبد الله في الامتحان، وإنما أجابت السوداء بالإشارة؛ لا بالنطق؛ وفي خبر الزهري: أجابت السوداء بنطق: «نعم»، بعد الاستفهام لما قال لها: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، وفي الخبر أنها قالت: «نعم»، وكذا عن الاستفهام قال لها: «أتشهدين أني رسول الله؟»، قالت: «نعم»، نطقاً بالكلام؛ والإشارة باليد ليس النطق بالكلام، وفي خبر الزهري زيادة الامتحان بالبعث بعد الموت، لما استفهما: «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟»؛ فافهما، لا تغالوا! اهـ.

وجعل الحافظ الذهبي - رحمه الله - تعدد الواقعة احتمالاً، وأشار إلى غيره أيضاً، فقال في «العلو» (١٩): «فإما أن يكون عبيد الله قد سمعه من أبي هريرة، أو لعله رواه عن الرجل الأنصاري - فيحتمل أن يكون قضية أخرى -، ويحتمل أن يكون حديث الزهري بن عتبة [كذا في المطبوع] عنه في عداد المرسل، فيكون قوله: «عن رجل من الأنصار» بلا سماع» اهـ.

قلت: مخرج الحديث متجدد، وهذا يمنع الحمل على التعدد - كما تقرر في أصول الحديث -.

(٣٤) رواه الطبراني (١٣٦/١٧)، والحاكم (٥١٢٦) [وعنه: البيهقي (٦٣٧/٧)]؛ ولفظ الطبراني: «جاءت امرأة إلى رسول الله - ﷺ - بأمة سوداء، فقالت: «يا رسول الله - ﷺ -، إن علي رقبة مؤمنة، فتجزئ عني هذه؟»، فقال رسول الله - ﷺ -: «من ربك؟»، قالت: «الله ربي»، قال: «فما دينك؟»، قالت: «الإسلام»، قال: «فمن أنا؟»، قالت: «أنت رسول الله»، قال: «فتشهدين أني رسول الله؟»، قالت: «نعم، أشهد أنك رسول الله»، قال: «وتصلين الخمس؟»، قالت: «نعم»، قال: «وتصومين رمضان؟»، قالت: «نعم»، قال: «وتقرين بما جاء من عند الله؟»، قالت: «نعم»، قال: «فضرِب على ظهرها، وقال: «أعتقيها؛ فقد أجزأت عنك».

تنبيه: وقع في رواية الحاكم تسمية أبي معدان: عامر بن مسعود؛ وهو خطأ، وإنما هو عامر بن مرة - أو عبد الله بن معدان -، ولم أر في الرجال عامر بن مسعود إلا اثنين صحابيين - أحدهما مختلف في صحبته -.

(٣٥) أخرجه الطبراني (١١٦/٢٢).

حُئِن، عن ابن عباس؛ ولم يذكر السؤال^(٤٥)؛ ويحيى ليس بالقوي^(٤٦)، وقيس ضعيف.

* **سادسا: حديث كعب بن مالك** - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

يرويه عبد الله بن شبيب، عن داود بن عبد الله الجعفري، عن حاتم بن إسماعيل، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه؛ وذكر السؤال - بمعناه -^(٤٧)؛ وابن شبيب وإه^(٤٨).

وخالفه حفص بن ميسرة، فقال: عن زيد بن أسلم، عن عكاشة الغنوي؛ وذكر نفس القصة^(٤٩)؛ وحفص ربما أخطأ، والإسناد إليه فيه نظر^(٥٠).

* **سابعا: حديث حاطب بن أبي بلتعة** - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

يرويه أسامة بن زيد الليثي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن جده؛ وذكر السؤال^(٥١)؛ وأسامة ليّن الحديث، ويحيى لم يسمع من جده.

* **ثامنا: مرسل عطاء بن أبي رباح** - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

يرويه ابن جريج، عن عطاء؛ ولم يذكر السؤال^(٥٢).

وخالفه أبو حنيفة، فرواه عن عطاء، عن رجال من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، عن عبد الله بن رواحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ وذكر السؤال^(٥٣)؛ وأبو حنيفة ضعيف جدا في الحديث.

(٤٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٠٧٠)، بنحو لفظ ابن أبي ليلى.

(٤٦) كما في «الميزان» و«لسانه».

(٤٧) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٨ / ١٩) وفي «الأوسط» (٧٥٦١)، ولفظه عن كعب بن مالك: «جاءت جارية ترعى غنما لي، فأكل الذئب شاة، فضربت وجه الجارية، فندمت، فأتيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فقلت: «يا رسول الله، لو أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها»، فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «من أنا؟»، قالت: «رسول الله»، قال: «فمن الله؟»، قالت: «الذي في السماء»، فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

(٤٨) كما في «الميزان» و«لسانه».

(٤٩) أخرجه ابن شاهين في «الصحابة»، وأبو موسى المديني في «الصحابة» - كما في «أسد الغابة» (٦٤ / ٤)، و«العلو» (٢٢) -، بنفس المتن السابق، على أن عكاشة هو صاحب القصة، وفيه: «أين الله؟»، قالت: «في السماء».

(٥٠) ذكر الذهبي إسناده، وفيه زهير بن عباد، مترجم في «تهذيب التهذيب»، وقد قال فيه ابن حبان: «يخطئ ويخالف»، ولم يذكره الحافظ في «التقريب».

(٥١) أخرجه أبو أحمد العسال في «المعرفة» - كما في «العلو» (٢٣) -، على أن حاطب هو صاحب القصة، وفيه: «أين ربك؟»، فأشارت إلى السماء.

(٥٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٥ / ٩)، بلفظ: «أن رجلا كانت له جارية في غنم ترعاها، وكانت شاة صفي - يعني غزيرة - في غنمه تلك، فأراد أن يعطيها نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فجاء السبع فانتزع ضرعها، فغضب الرجل، فصك وجه جاريته، فجاء نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فذكر ذلك له، وذكر أنها كانت عليه ربة مؤمنة وافية، قد همّ أن يجعلها إياها حين صكها، فقال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أنتني بها»، فسألها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، قالت: «نعم»، «وأن محمدا عبد الله ورسوله؟»، قالت: «نعم»، «وأن الموت والبعث حق؟»، قالت: «نعم»، «وأن الجنة والنار حق؟»، قالت: «نعم»، فلما فرغ قال: «أعتق، أو أمسك».

(٥٣) أخرجه أبو حنيفة في «مسنده» (رواية الحَصَكْفِي / الإيمان / ٣)، عن عطاء، أن رجلا من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حدثوه: أن عبد الله بن رواحة كانت له راعية تتعاهد غنمه، وأنه أمرها تتعاهد شاة، فتعاهدها حتى سمت الشاة،

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

هذا آخر ما وقفتُ عليه من طرق القصة، وقد تبين أن حديث معاوية بن الحكم -رضي الله عنه- هو أصحُّ ما في الباب، والعمدة عليه، وهو كاف جداً لإثبات الحرف -موضع النزاع-.

واشتغلت الراعية ببعض الغنم، فجاء الذئب، فاختم الشاة وقتلها، فجاء عبد الله، وفقد الشاة، فأخبرته الراعية بأمرها، فلطمها، ثم ندم على ذلك، فذكرت ذلك لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فعظم النبي -صلى الله عليه وسلم- ذلك، وقال: «ضربت وجه = مؤمنة!»، فقال: «إنها سوداء لا علم لها، فأرسل إليها النبي -صلى الله عليه وسلم-، فسألها: «أين الله؟»، فقالت: «في السماء»، قال: «فمن أنا؟»، قالت: «رسول الله»، قال: «إنها مؤمنة، فأعتقها»، فأعتقها.

المبحث الثاني النقض على الكوثري

* قال عدو الله (٥٤):

«راوي هذا الحديث عن ابن الحكم هو عطاء بن يسار، وقد اختلفت ألفاظه فيه، ففي لفظ له: «فمد النبي - ﷺ - يده إليها، وأشار إليها مستفهما: «من في السماء؟» الحديث، فتكون المحادثة بالإشارة؛ على أن اللفظ يكون ضائعاً مع الخرساء الصماء، فيكون اللفظ الذي أشار إليه الناظم والمؤلف لفظ أحد الرواة - على حسب فهمه -، لا لفظ الرسول - ﷺ -» اهـ (٥٥).

* قال أبو حازم - ألهمه الله رشده -:

فيه أمور:

* الأول: ينبغي أن يُعلم - ابتداءً - أن الحديث - بلفظه الذي يعبث به الكوثري: «أين الله؟» - في نهاية الصحة، قد مرَّ بك تحريجه مفصلاً، وعرفت أن الإمام مسلماً - رَحِمَهُ اللهُ - أودعه «صحيحه» - بهذا اللفظ -، ومعلوم جلاله الصحيحين، وتلقَّى الأمة لها بالقبول، ولم يتكلم عالم في صحة هذا الحديث، أو لفظه المذكور؛ حتى جاء الكوثري الغويُّ يستدرك ما فات الأمة!! وهيهات!

* الثاني: قوله: «قد اختلفت ألفاظه فيه» من التهويل المريض، الذي لا طائل من ورائه؛ كأنه يبيِّع القارئ لقبول دعواه، يقول له: إن الحديث قد اختلفت ألفاظه، فليس اللفظ - موطن النزاع - مُتَّفَقاً عليه في الروايات، وما كان كذلك؛ لم تحصل الثقة بثوته!!

وقد مرَّ بك تحريج الحديث بألفاظه: لفظ مالك، ولفظ يحيى بن أبي كثير، ولفظ فليح بن سليمان؛ جميعها متفق على قصة واحدة، وسياق واحد؛ يزيد أحدهم على الآخر بعض حروفها، وليس ذابمنكر في روايات القصص ولا غيرها، ولا يغيب ذلك عن وجد للعلم رائحة.

وأما اللفظ - موضع النزاع -؛ فقد اتفق عليه الإمامان: مالك، ويحيى بن أبي كثير؛ وحسبك بهما - تَبَيَّنَا وَجَلَالَةً -، وقد أخرج مسلم من رواية الثاني؛ وأما فليح؛ فمن مشاهير الضعفاء، لا يجوز أن تعكَّر روايته على من هو أوثق منه وأجَلُّ؛ بل لو كان ثقة جَبَلًا؛ لكانت زيادة مثل مالك ويحيى عليه مقبولة، لا يشك في ذلك من وجد للعلم الحديث رائحة.

وأما اللفظ الذي اعتمد عليه الكوثري؛ فجوابه في:

* الأمر الثالث: قوله: «ففي لفظ له: «فمد النبي - ﷺ - يده إليها، وأشار إليها مستفهما: «من في

(٥٤) تذكر أن كلامه المنقوض هو ما أورده في رده المزعوم على «نونية» الإمام ابن القيم، وقد طبع بهامش «السيف الصَّقِيل» للسبكي.

(٥٥) «السيف الصَّقِيل» (ص ١٤٢).

السَاء؟»؛ قد عرفتَ وهاء هذا اللفظ؛ تفرد به سعيد بن زيد -أخو حماد بن زيد-، وهو ضعيف، وقد خولف في شيخه، وخالف الإمامين مالكا ويحيى بن أبي كثير في تصريحهما بسؤال النبي -ﷺ- لفظا ونطقا: «أين الله؟».

أَفَيْقُضِي -إذن- لضعيف على ثقة؟! وهل يصنع ذلك مستقيمٌ في علمه وقصده؟! ولكنها عادة الكوثري التَّعَس -كما تواترت عند أهل العلم، وبينوها في ردودهم عليه-: يزيّف الصحيح، ويصحّح الزائف، ويقدح بالثاني في الأول؛ يفعل كثيرا من ذلك عن علم وقصد -كما بيّنه العلماء بالأمثلة الجليلة، وخصوصا العلامة المعلمي -رحمته- في «تنكيله» به-؛ فالله حسبي، وعليه حسابه.

بل نقول -بتوفيق الله-: إن هذا اللفظ الذي تعلق به الكوثري هُوَ الحجة البالغة عليه؛ فإن الإشارة المفهّمة -وإن خالفت النطق- تعبيرٌ عما في القلب من المعنى والقصد؛ ولهذا ترتبت عليها الأحكام -كما هو معلوم-، فالإشارة بالاستفهام: «مَنْ في السَاء؟» بمنزلة النطق بذلك، لا يمتري في هذا عاقل؛ لأنها عبّرت عن المعنى الواقف في القلب، الذي هو الإقرار بالجهة، وهو ما تاباه الجهمية أصلا؛ فإنها لا تقر الله بجهة العلو -لا نطقا، ولا إشارة-.

فانظر -رحمك الله- كيف تعلق الكوثري الغبي بمغرّقه، وكيف استتر بمقتله!! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.

* الرابع: قوله: «على أن اللفظ يكون ضائعا مع الخرساء الصماء» لا أدري من أين سلب الجارية نطقها وسمعتها!! فإن الروايات متفقة على أنها كانت ناطقة سمیعة، وأنها أجابت رسول الله -ﷺ- نطقا؛ إلا ما وقع في بعض الروايات أنها أجابت بالإشارة -كما مرّ في بعض ألفاظ حديث أبي هريرة-، وإنما ذلك -كما في الرواية نفسها- لأنها كانت أعجمية، لا لأنها كانت صماء بكاء؛ وهكذا فليكن التحقيق عند الإمام الناقد المجدد: محمد زاهد الكوثري!!!

* الخامس: قوله: «فيكون اللفظ الذي أشار إليه الناظم والمؤلف لفظ أحد الرواة -على حسب فهمه-، لا لفظ الرسول -ﷺ-» يعني اللفظ -موضع النزاع-: «أين الله؟»، وقد عرفتَ الجواب عن هذا التخرُّص.

* قال الكوثري:

«ومثل هذا الحديث يصح الأخذ به فيما يتعلق بالعمل -دون الاعتقاد-؛ ولذا أخرج مسلم في «باب تحريم الكلام في الصلاة» -دون «كتاب الإيمان»-؛ حيث اشتمل على تشميت العاطس في الصلاة، ومنع النبي -ﷺ- عن ذلك، ولم يخرج البخاري في «صحيحه»، وأخرج في جزء «خلق

الأفعال» ما يتعلق بتشميت العاطس من هذا الحديث -مقتصرًا عليه دون ما يتعلق بكون الله في السماء-، بدون أي إشارة إلى أنه اختصر الحديث؛ وليس في رواية الليثي عن مالك لفظ «فإنها مؤمنة» اهـ^(٥٦).

* قال أبو حازم -غفر الله له- :

فيه أمور:

* الأول: كأنه خشي أن يُحمل كلامه على تضعيف الحديث -جملة-، فتلحقه الشناعة بالتعدّي على «الصحيح»، ومخالفة الأمة؛ فلجأ إلى حيلة خبيثة، وهي دعواه قبول الحديث في باب -دون باب-، فهو -إذن- لا يضعف منه إلا الحرف المتعلق بالاعتقاد، وأما سائرُه؛ فمقبول -عنده- في باب العمل؛ وقد حاول أن يثبت ذلك، فما كان مثله إلا كمثل العنكبوت اتخذت بيتا -كما ستعرف إن شاء الله-.

على أنه لم ينجح -في الحقيقة- مما حاول النجاء منه؛ فإن العلماء متفقون على قبول الحرف المتعلق بالاعتقاد -وإن تأوَّله من تمسَّعَ منهم-، فلم يصرح أحد منهم قط بمثل ما صرح به الكوثري الغوي؛ وهذا النووي -رحمَهُ اللهُ- لما شرح الحديث، وتعرَّض للحرف المذكور؛ قال -بالنص-: «هذا الحديث من أحاديث الصفات»^(٥٧)، ثم شرع في تأويله -عفا الله عنه-^(٥٨).

فتبيّن أن الكوثري -كيفما سلك- لم ينجح من الشناعة، ولم يتخلص من مخالفة الأمة^(٥٩).

* الثاني: أن دعواه قبول الحديث في باب العمل -دون الاعتقاد-: هي -في أصلها- شِسْنةٌ معتزليةٌ بغیضة، في ردِّهم لخبر الواحد في باب الاعتقاد؛ والكوثري الجهمي الأشعري يتحل مخالفتهم والردِّ عليهم؛ فما شأنه يوافقهم هنا؟! إلا أن يكون الهوى، الذي احترق به الكوثري في أمره كله.

على أن هذه الدعوى -في نفسها- متناقضةٌ متدافعة؛ فإن الحديث لا يُقبل إلا إذا صحَّ سنده، وعُدلت نَقَلته؛ لا فرق -في ذلك- بين اعتقاد وعمل؛ فوَاعَجَبًا لمن عمَد إلى حديث واحد، بإسناد واحد، فأخذ منه العمل، وترك الاعتقاد!! وراوي هذا هو راوي ذلك!! ولئن جَوَّزنا عليه الوهم في هذا؛ فما يؤمِّننا ألا يكون قد وهم في ذلك؟!!!

(٥٦) «السيف الصقيل» (ص ١٤٢).

(٥٧) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ٢٤).

(٥٨) ومعلوم أنه رجع عن التأويل -جملة-، وصرَّح باتباعه لمنهج السلف، في الجزء المعروف الذي صنَّفه في مسألة الحرف والصوت في كلام الله -تعالى-.

(٥٩) على أنه قال -بعد ذلك-: لو سلَّم ب صحة الحرف -موضع النزاع-؛ فتأويله كذا؛ وبسَطُ الردِّ عليه في ذلك موجودٌ في كلام علمائنا، وخصوصًا: «نقض التأسيس» لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمَهُ اللهُ-، وإنما وضعتُ هذا الرد عليه في جانب الرواية -حسبُ-.

وقد كان يسع الكوثري ما وسع أسلافه الأشاعرة، في قبولهم للحديث كله، مع تأويلهم للحرف - موطن النزاع -؛ ولكنه أبى إلا الشذوذ والنُدود، فكان حظه حظَّ كلِّ شاذٍّ وناذٍّ: أن يكون ضحكة العقلاء، وفكاهة العلماء!!

* الثالث: أن كلامه على تصرّف الشيخين في إخراج الحديث يدلُّ على جهل بالغ، أو هوى سابغ؛ وإنما أوقعه في ذلك شدة حرصه على نصرته رأيه، فصار يخبط خبط عشواء، لا يدري ما يخرج من رأسه!!

فأما الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللهُ -؛ فنعم: لم يخرج الحديث في «كتاب الإيمان»؛ فكان ماذا؟! أيدلُّ هذا على أنه لا يرى فيه أمرا يتعلق بالاعتقاد؟! وقد وقع فيه أيضا: الكلام على الكُهَّان، والنهي عن إتيانهم؛ أفيقول عاقل: هذا لا يتعلق بالاعتقاد؛ لأن صاحب «الصحيح» لم يخرج في مظنته؟! ومعلوم لدى صغار طلبة الحديث: أن المصنّف قد يخرج الحديث في غير مظنته الغالبة لمناسبة، أو نكتة، أو اجتهاد - يوافق عليه أو لا -، أو غير ذلك؛ وقد أكثر الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - من ذلك، حتى كان بعض العلماء ينفي وجود الحديث المعين في «صحيحه»، وهو فيه، وإنما أخرجه البخاري في غير مظنته المتبادرة إلى الذهن.

وأما الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللهُ -؛ فنعم: لم يخرج الحديث في «صحيحه»؛ فكان ماذا؟! وصغار طلبة العلم يعلمون أنه لم يشترط الاستيعاب، ولم يخرج كل صحيح عنده، وأنه صحح أحاديث لم يخرجها في كتابه.

وصنيعه في «خلق الأفعال» يدل على أن الحديث صحيح عنده؛ فإنه احتج به، ولا يحتج إلا بما ثبت، واقتصر على ما فيه موطن الحجة الذي أراده في ذلك الموضوع، ومعلوم أنه - وعامة العلماء - يختصرون الحديث - دون إشارة ولا تنبيه -؛ ومتى كان يلزمهم ذلك؟! وأيُّ عالم صرّح بذلك؟! فانظر إلى الكوثري الغوي: كيف خالف الحقائق العلمية الثابتة، واحتج بما يعلم - بنفسه - أنه لا حجة فيه، وإنما هو الهوى - كما ذكرنا مرارا -؛ نسأل الله السلامة.

* الرابع: قوله: «ليس في رواية الليثي عن مالك لفظ «فإنها مؤمنة»: هو أيضا من جملة التشغيب الذي لا طائل من ورائه؛ فإننا لو قدرنا عدم ثبوت هذا اللفظ؛ فلا تأثير لذلك على اللفظ - موضع النزاع -.

ولفظ: «فإنها مؤمنة» ثابت، لا شك فيه، وإن لم يذكره أكثر الرواة عن مالك^(٦٠)؛ فقد ذكره يحيى ابن أبي كثير، وهو الثبوت الحجة، الذي تُقبل زيادته - بلا إشكال -، وهكذا أخرجه مسلم في «صحيحه».

(٦٠) تقدم في تخريج الحديث أن أبا مصعب ذكره.

ثم إن هذا اللفظ - وإن لم يثبت نصًّا - فهو ثابت المعنى - يقينا -؛ فإن الغرض من امتحان الجارية هو معرفة إيمانها، وصحة إجابتها دليل على إيمانها؛ وإلا لم يكن فرق بينها وبين الكافرة، ولم يكن لامتحانها معنى أصلا.

* قال الكوثري:

«والحديث فيه اضطراب سندًا ومنتًا - رغم تصحيح الذهبي وتهويله -؛ راجع طرقة في كتاب «العلو» للذهبي، وشروح «الموطأ»، و«توحيد» ابن خزيمة؛ حتى تعلم مبلغ الاضطراب فيه سندًا ومنتًا.

وحمل ذلك على تعدد القصة: لا يرضاه أهل الغوص في الحديث والنظر معًا في مثل هذا المطلب، فالروايات على رجل مبهم محمولة على ابن الحكم، ولم يصح حديث كعب بن مالك، ولا حديث يروي عن امرأة؛ فمالك يرويه عن عمر بن الحكم - غير مُقَرَّبًا بأن يكون غلط فيه -، ومسلم عن معاوية بن الحكم، ولفظها كما سبقت الإشارة إليه - مع نقص لفظ «فإنها مؤمنة» في رواية مالك -؛ ولفظ ابن شهاب في «موطأ مالك» عن أنصاري - وهو صاحب القصة في الرواية الأولى -؛ فقال لها رسول الله - ﷺ -: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، قالت: «نعم»، قال: «أتشهدين أن محمدًا رسول الله؟»، قالت: «نعم»؛ وأين هذا من ذاك؟! وستعرف حال الذهبي في أواخر الكتاب، فلا تلتفت إلى تهويله وتحريفه في هذا الباب؛ فلعل لفظ «أين الله؟» تغيير بعض الرواة - على حسب فهمه -، والرواية بالمعنى شائعة في الطبقات كلها، وإذا وقعت الرواية بالمعنى من غير فقيه؛ فهناك الطامة، وصاحب القصة لم يكن من فقهاء الصحابة، ولا له سوى هذا الحديث - في التحقيق -؛ بل كان أعرابيًا يتكلم في الصلاة» اهـ (٦١).

* قال أبو حازم - عفا الله عنه -:

فيه أمور:

* الأول: دعواه الاضطراب في الحديث: دعوى مضطربة - في الحقيقة -، لا تثبت إلا على ساق الجهل أو الهوى، وتلك بضاعة الكوثري دائما - كما عُرف من حاله -، وإنما أراد التشغيب بأمر آخر يتعلق به في توهين الحديث - سوى ما ذكره في شأن الرواية بالمعنى -، فكان خيطا آخر من خيوط العنكبوت تعلّق به، فسقط على أم رأسه.

وحاصل جوابه في دعواه هذه: أن الاضطراب الموهن للحديث - كما يعلم صغار طلبة الحديث - هو ورود الرواية على أوجه مختلفة متكافئة، لا يمكن الجمع بينها، ولا ترجيح بعضها على

بعض؛ فمتى انتفى شيء من ذلك؛ فلا اضطراب.

ويعلم صغار طلاب الحديث أيضا: أن الرواية الضعيفة لا توهن الرواية الصحيحة؛ فلو جاء المتن من رواية صحابيين -مثلا-، وكان الإسناد إلى أحدهما ضعيفا، وإلى الآخر صحيحا؛ فإن المتن يثبت بالثاني، ولا يقدر فيه الأول.

وكل هذه الحقائق معلومة للكوثري -يقينا-؛ ولكنه الهوى -كما ذكرنا مرارا-

وتصديق هذه الحقائق في حديثنا هذا: أنك قد عرفت من تخريجه: أن العمدة في ثبوته على رواية معاوية بن الحكم -رضي الله عنه-، وسائر الروايات لا تخلو من ضعف في إسنادها، ونحوها في متونها؛ فلا جرم أن أعرض عنها أصحاب الصحاح، ولم يدندن حولها العلماء، وإنما احتجوا -في الأصل- برواية معاوية بن الحكم؛ أخرجها مسلم في «صحيحه»، وصححها العلماء -قاطبة-، وتلقوها بالقبول.

فالكوثري الغوي يحاول الاستناد إلى تلك الروايات المعلولة في توهين الرواية الصحيحة المتلقاة بالقبول، ويدندن حول رواية الزهري -التي سبق الكلام عليها-، ويكذب ويهول قائلًا: «الحديث -هكذا بالتعميم- مضطرب سندًا ومنتًا!!»

ونحن -بتوفيق الله- لا نميل عن القصد، ونتحرى طريق الإنصاف والعدل والأمانة، فنقروا بضعف ما سوى حديث معاوية -كما تقدم إثباته بالبرهان-؛ ولكن أي تأثير لذلك على حديث معاوية؟! وقد عرفت بطلان جميع ما تعلق به الكوثري في توهينه.

* الثاني: قوله: «رغم تصحيح الذهبي وتهويله»؛ يقال عليه: قد أخطأت استك الحفرة!! ويكأن الذهبي هو المتفرد بتصحيح الحديث!!! فأين تصحيح مسلم؟! وأين تلقي الأمة بالقبول؟! فضلًا عن التصريحات المفردة بتصحيح الحديث -مما يشقُّ تتبُّعه-

وإنما حمل الغوي على الإمام الذهبي -رحمته الله- خاصة؛ لما قد علم من النزاع في المعتقد، والحقد على شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله- وتلامذته؛ وليس لهم في نفوس العامة ما للإمام مسلم -رحمته الله-، أو علماء الأمة -كمجموع-؛ فلو أن الغوي صرح بمثل كلامه هذا في حق مسلم، أو علماء الأمة -كمجموع-؛ لانكشفَت سَوَاتُه، وقامت قيامته.

وانظر لقوله -بعد ذلك-: «ستعرف حال الذهبي»!! ومن أنت -أيها الأثوك- حتى تبين حال طالب علم معاصر -فضلا عن الذهبي، مؤرِّخ الإسلام ومحدثه-؟! وأنت، وسُبُكِيَاك -الكبير والصغير-^(٦٢)، ومن وراءكم من أشاعرة الغابر والحاضر: لا تعشرون الذهبي؛ بل لا تساوون شعرة

(٦٢) أعني: السبكي الكبير علي بن عبد الكافي -الملقب «تقي الدين»!!-، وولده السبكي الصغير عبد الوهاب -الملقب «تاج الدين»!!-، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى»، الذي ملأه بالخط على أهل السنة، وعلى الذهبي

في لحيته؛ وصغار أهل السنة يَنكَلون بكم -بحول الله وقوته-؛ فكيف بأئمتهم؟!

* الثالث: قوله بعدم حمل القصة على التعدد: صحيح -بالنسبة لما وقع في حديث أبي هريرة خاصة-، وقد سبق الكلام على ذلك مفصلاً؛ لكن ننبّه هنا على أمر مهم، وهو: أننا أئبنا الحمل على التعدد في هذا الحديث خاصة لأنّحاد مخرجه، وهذه هي القاعدة المعروفة: إذا اتحد المخرج؛ امتنع الحمل على التعدد.

وعليه؛ فإذا اختلف المخرج؛ فلا مانع من الحمل على التعدد؛ بل هذا هو مسلك العلماء المعلوم بالضرورة، وأمثله في الأخبار المشهورة: لا تخفى.

ففي حديثنا هذا: لو صحَّ حديث الشريد بن سويد -مثلاً-؛ لكان يجب أن يُحمل الأمر على التعدد؛ لاختلاف المخرج والسياق أيضاً؛ فسياق معاوية بن الحكم مختلف تماماً عن سياق الشريد -كما سبق بيانه-؛ فهما -إذن- واقعتان متباينتان، لا يشك في ذلك حديثي.

إذا عرفت ذلك؛ عرفت أن قول الكوثري: «الرواية عن رجل مبهم: محمولة على ابن الحكم» لا يستقيم له في جميع الروايات؛ ففي حديث الشريد المذكور: «أن أمه أوصت أن يُعتق عنها رقبة مؤمنة»؛ فكيف يُحمل هذا على معاوية أو قصته؟!

* الرابع: قوله: «فمالك يرويه عن عمر بن الحكم -غير مُقرّ بأن يكون غلط فيه-» من جملة تشغيبه العقيم؛ بل المخالف للعقل والفطرة!! فإن الذي يحدث -على التوهّم- يكون -عند نفسه- مُصيّباً حتى يتبين له وهمه، وقد نصَّ العلماء على وهم مالك -رَحِمَهُ اللهُ- في اسم معاوية -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- كما تراه في ترجمة معاوية، وفي الشروح وغيرها؛ وقد ذكرنا في تخريج الحديث أن يحيى بن يحيى النيسابوري قد رواه عن مالك، فقال: «معاوية بن الحكم» -على الصواب-.

ومن الحقائق الثابتة -أيضاً-، التي لا تخفى على الكوثري: أن خطأ الراوي في اسم أحد الرجال، أو في بعض المتن: لا يقدح في ضبطه للرواية -جملة-؛ فإنه يكون ضابطاً للحديث، واعيا للواقعة؛ لكنه يخطئ في شيء منها، فلا يعني هذا أنه لم يضبط الحديث -جملة-.

وأمثلة ذلك كثيرة ومعلومة، يحضرنى منها -للفائدة- مثال وقع للإمام مالك -أيضاً-، في الحديث المتفق عليه عن أنس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «كنا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى العوالي، فيأتيهم -والشمس مرتفعة-»؛ هكذا قال الثقات الأثبات: «العوالي»، وأخطأ مالك، فقال: «قبا»، وأخرج الشيخان روايته، مع الرواية المحفوظة -أيضاً-؛ تنبيهاً على أن خطأ مالك في تعيين المكان لا يعني عدم ضبطه للحديث -جملة-.

فكذلك في حديثنا: أخطأ مالك في اسم الصحابي، ولا يعني هذا أنه لم يضبط الواقعة؛ فلهذا احتججنا بروايته، وتصريحه بالسؤال - موطن النزاع -؛ طريقة العلماء - والله الحمد -، نتبع الحق والهدى، لا الهوى والضلال؛ نسأل الله التوفيق والعصمة.

* الخامس: قوله: «وإذا وقعت الرواية بالمعنى من غير فقيه؛ فهناك الطامة، وصاحب القصة لم يكن من فقهاء الصحابة، ولا له سوى هذا الحديث - في التحقيق -؛ بل كان أعرابياً يتكلم في الصلاة»؛ هكذا أبى إلا أن يختم كلامه بالغمز في أحد أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهم -، فزاد كلامه شرّاً إلى شرّه، وبواراً إلى بواره؛ وله طعون أخرى في الصحابة - كما بينه العلامة المعلمي - رَحِمَهُ اللهُ - في «تنكيله» به.

فما يُرَجَى - رحمكم الله - من شخص جمع تجهُّماً، وتصوّفاً، وتعصُّباً لمذهبه الفقهي، وكذباً وخيانة في العلم، وحراباً على أهل الحق؛ ثم لم يرض بذلك، حتى صمّ إليه غمز الصحابة وثلبهم!!؟
وقد كان في كلامه جعلُ العهدة في تغيير المعنى على أحد الرواة؛ فما باله يجعلها الآن على الصحابي؟!!

فأما اشتراط الفقه في الراوي عموماً؛ فمن مفردات الحنفية، وإبطاله مبسوط في أصول الحديث، وإنما الراوي ناقل؛ فأى علاقة للفقه بالنقل؟! ونصّ حديث النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المعروف: «نَصَّرَ اللهُ امراً سمع مقالتي، فوعاها، فأدأها كما سمعها؛ فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

وأما في الرواية بالمعنى؛ فالمقرر في أصول الحديث: اشتراط علم الراوي بما يحيل المعاني، لا الفقه - بالمعنى الدقيق المقرر لدى الفقهاء -، ثم إن هذا الشرط في غير الصحابة؛ لأن الصحابة أهل اللسان، فلو روى أحدهم بالمعنى؛ لأصاب - ولا شك -، ومنهج العلماء في ذلك لا يخطئه حديثي، وهذا - بعينه - هو النكتة في إعطاء حكم الرفع لقول الصحابي: «أمر رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بكذا»، أو: «نهي عن كذا»، أو: «فرض كذا»؛ من غير نظر في لفظ الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ هل يدل على الأمر، أو غيره.

وعلى هذا؛ فلا يضر معاوية بن الحكم - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ما قاله الكوثري الضال؛ وتصحيح الأمة لحديثه، وقبولهم له: أعظم ما يدراً في نحر الكوثري، ويقف في حلقه.

هذا آخر ما تيسر من المقال، وبه ختام البحث؛ نسأل الله القبول والنفع، والسداد والثبات. والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو حازم القاهري السلفي

في مجالس عدة

آخرها يوم الاثنين ١٥ / ربيع الثاني / ١٤٣٧